

## المنتدى العربي للتنمية المستدامة

إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 March 2021 – 31 آذار/مارس 2021



12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان



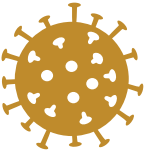
©Copyright ILO/ Lissac P.

# الهدف 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

وتعبئة القطاع الخاص وتنظيمه لدعم هذا التغيير، وإشراك المجتمعات والأفراد في إرساء فكر جديد.

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على أنماط الاستهلاك في المنطقة العربية إلى حد بعيد. فبفعل الضغوط الإضافية على المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية (الهدف 3)، والعمل من المنزل، وتعطل خدمات النقل (الهدفان 8 و1)، فضلاً عن التدابير الإضافية المتخذة لحماية النظافة الصحية والسلامة العامة، بات على الحكومات والسلطات المحلية الإسراع في التكيف مع كل هذه المستجدات وتعديل خدماتها المتعلقة بالنفايات الطبية والبلدية (أهداف التنمية المستدامة 11). وفي ظل تباطؤ العديد من الصناعات، أصبح وضع خطط لزيادة منعها أولويةً من أولويات المنطقة (الهدف 9). وهذه فرصة لضمان أن تنجح خطط التعافي في إعادة توجيه السياسات والممارسات نحو نماذج استهلاك وإنتاج تكون خضراء وأكثر استدامة.

يجسد الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة نموذج التنمية المستدامة بأكمله، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وفي المنطقة العربية، تظهر الحاجة الملحة إلى معالجة أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة واضحة في اتجاهات مختلفة، مثل تفاقم ندرة المياه؛ وزيادة استخدام الطاقة وما يسببه ذلك من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ وزيادة إنتاج النفايات؛ وانخفاض مستويات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وتفاقم تلوث الهواء والماء (الأهداف 2، و3، و6، و7، و9، و11، و13، و15). وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت عدة بلدان خططاً وطنية، في خطوة على المسار الصحيح نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين. غير أن الحاجة لا تزال ماسة إلى تغيير جذري في الحوافز المشجعة على أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. ويتطلب ذلك الكف عن التركيز على النمو الاقتصادي وحده، والشروع في توجي التنمية المستدامة،



## آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

وتعزيز التنمية المنخفضة الكربون، ولاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي. وعن طريق وضع ميزانيات مراعية للبيئة والمناخ، يمكن ترشيد النفقات غير الفعالة ومواءمة الإنفاق مع الاستدامة؛

- كانت الخسائر في الوظائف مدمرة بالفعل، نظراً للارتفاع الصارخ في مستويات البطالة قبل الجائحة. وطالما أنّ الاقتصادات العربية تستمر في الاعتماد على الربع والخدمات، فهي لن تستغل الإمكانيات التي تتيحها الصناعات الخضراء. كذلك، سيكون الاستثمار في الهياكل الأساسية المستدامة في البلدان العربية أساسياً لبناء مجتمعات أكثر منعةً في أعقاب الجائحة، وفي خلق ملايين فرص العمل في الوقت نفسه.

### هل ستؤدي الأزمة إلى تغيير أنماط الاستهلاك وتؤثر بالتالي على خسارة الأغذية وهدرها؟

هناك نقص في المعلومات الكمية المتعلقة بفقدان الأغذية وهدرها في المنطقة، ومن الصعب تحليل آثار الجائحة على جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية. كذلك، لا توجد بيانات عن كمية النفايات الغذائية المهذورة في البلدان العربية. ويجب وضع خط أساس لرصد التغيرات في خسارة الأغذية وإنتاج النفايات الغذائية مع مرور الوقت. ووحدها المملكة العربية السعودية بذلت جهوداً لوضع خط أساس لقياس إنتاج النفايات الغذائية.

ما برح قياس التقدم المحرز في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة تحدياً في المنطقة العربية والعالم، مما يطرح أيضاً صعوبات في تقييم آثار كوفيد-19 على تحقيق مقاصد هذا الهدف في المنطقة. وتنشأ هذه الصعوبات أيضاً في تقييم الزيادة في إنتاج النفايات الطبية والنفايات الخطرة واستخدام المياه خلال الجائحة، ضمن أمور أخرى.

### من الممكن أن تتأثر سلباً الجهود المبذولة للتحوّل إلى نماذج استهلاك وإنتاج خضراء في المنطقة العربية، وأن يتباطأ زخم هذه الجهود؛ غير أن الفرصة سانحة الآن للتقدم في تحقيق الهدف 12:

- نظراً للظروف الاقتصادية القاسية الراهنة، تركزت الحكومات العربية على تقديم حزم إعانة مالية فورية. فالموارد شحيحة، والتركيز يصبّ على حماية صناعات مختلفة، مما يؤثر على جهود التحوّل إلى نماذج الاستهلاك والإنتاج الخضراء المتوخاة في المنطقة. ويمكن للسياسات المالية الخضراء أن تؤدي دوراً رئيسياً في رسم مسار التعافي. فبينما الحكومات العربية تضع سياسات تحفيزية مالية لتحقيق أقصى قدر ممكن من النمو على المدى القصير وإيجاد فرص العمل، هناك فرصة كبيرة لتوجيه دفة الاقتصادات نحو الانتقال الأخضر والعدل؛
- أتاح انهيار أسعار النفط فرصةً لفرض الضرائب الكربونية، وإصلاح نظم دعم الوقود الأحفوري لتعبئة الإيرادات

أعربت بعض بلدان المغرب العربي عن التزامها بتحقيق تعافٍ أخضر، ووضعت لذلك أدوات واعدة في مجال السياسات.

على سبيل المثال، اعتمد المغرب تدابير لدعم الانتقال إلى الطاقة المتجددة وتخضير قطاع البناء (الرابط). أكدت الدراسة الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب حول تأثير كوفيد-19 على أن الأزمة تتيح فرصة حقيقية للتغيير الهيكلي، خاصة في أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلد. ودعت إلى التركيز على هذا التحوّل مع خروج البلد من الأزمة والعمل على تجديد نموذج تخطيط التنمية في عام 2021.

ويبدو أن خسارة الأغذية وهدرها ازدادا في فترات الإغلاق، وبفعل القيود المفروضة على الحركة والتنقل. وفي دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة بشأن حالة هدر الأغذية في عدد من البلدان العربية، أفاد 33 في المائة من المجيبين أن إنتاج النفايات الغذائية قد ازداد منذ بداية الجائحة. في المقابل، تظهر دراسة استقصائية أجريت على شبكة الإنترنت حول المواقف والسلوكيات تجاه هدر الأغذية قبل الجائحة وبعدها اتجاهات واعدة نحو إعادة استخدام الأغذية، وهو اتجاه يمكن تعزيزه في المستقبل.

وقد شهدت بعض البلدان العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة، انخفاضاً ملحوظاً في ملوثات الهواء نتيجة للقيود المفروضة على التنقل. وفي الفترة بين 1 شباط/فبراير و30 نيسان/أبريل 2020، حققت الإمارات العربية المتحدة انخفاضاً في مستويات ثاني أكسيد النيتروجين نسبتته 30 في المائة في المتوسط. وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

## التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

- 1. لم تركز الاستجابات التي نفذتها البلدان العربية للتصدي لأزمة كوفيد-19 بشكل صريح على الاستهلاك والإنتاج المستدامين.** قدمت بلدان عديدة، مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، حزمًا تحفيزية مالية لدعم الأفراد والقطاع الخاص، من خلال أشكال مختلفة من الإعانة المالية. غير أن توفير العناصر اللازمة للتخضير لم يكن جزءاً من أي استجابة.
- 2. في المقابل، تشكل بعض المبادرات المتخذة على مستوى السياسات خطوات واعدة نحو وضع خطط للتعافي الأخضر، ومنها ما يلي:**
  - في أسبوع أبو ظبي للاستدامة-2021، أكد قادة دول مجلس التعاون الخليجي مجدداً على تعهداتهم المتعلقة بالحد من استخدام الكربون، مشددين على ضرورة تحقيق تعافٍ أخضر من أجل مستقبل اجتماعي واقتصادي مستدام في العالم بعد الجائحة. وهذه الدول تمضي قدماً في تنفيذ الالتزامات بتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالحد من استخدام الكربون، مع التركيز على الطاقة الشمسية باعتبارها ركيزة للاستراتيجيات الوطنية للطاقة المتجددة. والإمارات العربية المتحدة خير مثال، إذ تعهدت بإنتاج انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 -
  - وهو التزام يتوقّف الوفاء به على استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الطاقة في المستقبل؛
  - يعمل الأردن على مشروع للحد من الملوثات العضوية الثابتة والقضاء عليها. وتصدياً لانتشار كوفيد-19 والتخلص من النفايات الطبية بكفاءة، تم تركيب أربع وحدات تعقيم في المستشفيات العامة والعسكرية. ويقدم المشروع الدعم الفني للمستشفيات من أجل خفض النفايات إلى أدنى مستوى ممكن، وإعادة تدويرها، ومناولتها، وتخزينها، ونقلها، ومعالجتها، والتخلص منها، وتدريب الموظفين في هذه المجالات؛
  - أعدت وزارة البيئة اللبنانية مبادئ توجيهية عامة لإدارة النفايات البلدية الصلبة في ظل مخاطر تفشي جائحة كوفيد-19: جمع النفايات وفرزها ومعالجتها ودفنها بطريقة صحية في لبنان؛
  - نشر اليمن خطة لإدارة النفايات الطبية استجابةً للجائحة؛
  - تعمل دولة فلسطين على تحديث خطتها الرئيسية لإدارة النفايات الطبية في إطار مشروع دعم المياه والبيئة في منطقة الجوار الجنوبي. وهذا المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي، ويرمي إلى تحسين الإدارة الشاملة وبناء القدرات للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات، مثل الجائحة الحالية.

### الأشخاص المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية: تأوي

المنطقة نحو 57.1 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي. وفي المنطقة<sup>2</sup>، أصبح 74 مليون شخص أكثر عرضة لخطر الإصابة بالفيروس، وذلك نتيجة لنقص مرافق غسل اليدين. وقد تسبب تردّي خدمات إدارة النفايات في مشاكل إضافية تتعلق بالصرف الصحي. وتعرّض مرافق الرعاية الصحية لضغوط متزايدة، مما يولّد مخاطر إضافية نتيجة لتردّي إدارة النفايات الطبية. ويجب تعميم مراعاة مقاصد الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة في العمل الإنساني.

### النساء والأطفال: في المنطقة، تتركز النساء العاملات

في وظائف ذات قيمة مضافة منخفضة، وذلك في القطاع غير النظامي وفي الزراعة. وكثير من العاملين غير النظاميين في جمع النفايات وإعادة تدويرها هم من النساء والأطفال، وعرضة للعديد من المخاطر الصحية. وفي سياق الهدف 12، وفي ظل التغيّرات في أسواق العمل، قد لا تستفيد النساء على الفور من فرص العمل المتاحة الجديدة، وذلك بسبب الفصل بين الجنسين في أسواق العمل، والفجوة النسبية بين الجنسين في استخدام التكنولوجيا في المنطقة. وسيطلب التقدّم التكنولوجي الذي يُتوقع أن تتسم به فرص العمل في المستقبل مستويات أعلى من التعليم، وهي مستويات ليست متاحة لنسبة كبيرة جداً من النساء، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وعلى الرغم من أن نسبة التحاق الإناث بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تتجاوز 60 في المائة في بعض الجامعات، فهذا لا يعني أنّهنّ يجدن فرص عمل في هذه المجالات. ويتطلب القضاء على أوجه عدم المساواة الهيكلية في التعليم والتشغيل معالجة الدافع الرئيسي وراءها، ألا وهو التمييز بين الجنسين.

خُصّ استعراض مفضّل للمنطقة العربية إلى تحديد البلدان العربية والفئات الاجتماعية التي لن تحقق مقاصد الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والتي تفاقمت هشاشتها بفعل الجائحة، وهي كالتالي<sup>1</sup>:

**LDCs** البلدان العربية الأقل نمواً: تعاني هذه الدول من نقص كبير في الموارد والقدرات، وتحتاج إلى دعم فني كبير ومساعدات مالية ضخمة للانتقال إلى التكنولوجيات والممارسات النظيفة والحديثة التي من شأنها المساعدة على تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

**البلدان المتضررة من النزاعات:** يكتسي إدراج هذا الهدف ضمن عمليات التعافي وإعادة الإعمار أهمية كبرى في البلدان العربية المتضررة من النزاعات. وقد تتيح النماذج الدائرية فرصاً مستدامة في العديد من مجالات التعافي وإعادة البناء، مثل قطاع البناء وإعادة التدوير. ويمكن أن تساعد ممارسات المشتريات العامة المستدامة في النهوض بالأسواق وخلق فرص عمل جديدة مستدامة. وتمثل سلسلة الإمداد الغذائي مسألة حاسمة أخرى يمكن ربطها باستعادة التنوع البيولوجي وبالمسائل المتعلقة بالمناخ.

**المجتمعات الفقيرة في المناطق السكنية العشوائية وغير المخططة:** تتحمل هذه المجتمعات وطأة التلوث الناجم عن النفايات ومواقع دفنها، بالإضافة إلى تلوث المياه والهواء. وعادة ما يكون تقديم الخدمات في هذه المناطق قاصراً، بما يشمل خدمات المياه والكهرباء وجمع النفايات والتي فاقمت الجائحة تردّيها.

1 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

2 الأمم المتحدة، موجز سياسات: كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل.

## توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

ويقدّم التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 التوصيات المبيّنة أدناه لتسريع تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ودعم تحقيق باقي الأهداف. وترمي هذه التوصيات أيضاً إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل<sup>3</sup>.

يمكن أن يكون العمل على تحقيق الهدف 12 في مرحلة ما بعد الجائحة فرصةً للتركيز على المخاطر والشواغل البيئية التي تواجهها المنطقة العربية، ولبدء تحوّل في التخطيط والتنفيذ التمويليّين.

وضع سياسات وطنية وأطر لتحفيز الأنماط المستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة الوعي ودعم التكنولوجيات المستدامة في مجالات الطاقة والمياه والنفايات والنقل

تطوير لوائح وحوافز لدعم ممارسات الاقتصاد الدائري في الخطط الوطنية وفي سياق إعادة البناء على نحو أفضل، بما في ذلك تحقيق استفادة قصوى من المدخلات والموارد، ومن استخدام المنتج، واستعادة المنتجات الثانوية والنفايات

تحسين المعرفة لإبلاغ السياسات وتغيير السلوكيات بما يتماشى مع الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتعزيز الربط بين العلوم والسياسات بما يعود بالفائدة على التخطيط والتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة

حشد الدعم الإقليمي والعالمي لنقل التكنولوجيا، لتسريع التحوّل نحو الاقتصاد الدائري، لا سيما في البلدان العربية الأقل نمواً

3 للاطلاع على تحليل وافٍ لهذه التوصيات، انظر الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.



# الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة: حقائق أساسية

## العالم

## المنطقة العربية

الأثر المادي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي

**1.15 كغم/د.أ.** الأثر المادي

لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي  
في عام 2017

+0.4 في المائة منذ عام 2000

**1.10 كغم/د.أ.** الأثر المادي

لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي  
في عام 2017

-1.13 في المائة منذ عام 2000



استهلاك المواد المحلي لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي

**0.06 كغم/د.أ.** استهلاك

البتترول لكل وحدة من الناتج المحلي  
الإجمالي في عام 2016

-0.9 في المائة منذ عام 2000

**0.18 كغم/د.أ.** استهلاك

البتترول لكل وحدة من الناتج المحلي  
الإجمالي في عام 2016

0.34 في المائة منذ عام 2000



عدد الأطراف الممتثلة لاتفاقية استكهولم

**50 في المائة** من البلدان

امتثلت في عام 2020

-1 في المائة منذ عام 2000

**39 في المائة** من البلدان

امتثلت في عام 2020

-1 في المائة منذ عام 2015



عدد الأطراف الممتثلة لاتفاقية بازل

**61 في المائة** من البلدان

امتثلت في عام 2020

+1 في المائة منذ عام 2015

**64 في المائة** من البلدان

امتثلت في عام 2020

+4 في المائة منذ عام 2015



عدد الأطراف الممتثلة لاتفاقية روتردام

**75 في المائة** من البلدان

امتثلت في عام 2020

+2 في المائة منذ عام 2015

**62 في المائة** من البلدان

امتثلت في عام 2020

صفر في المائة منذ عام 2015



## العالم

## المنطقة العربية

عدد الأطراف التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه بروتوكول مونتريال بشأن النفايات الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية

**100 في المائة** من البلدان  
امتثلت في عام 2020  
صفر في المائة منذ عام 2015

**100 في المائة** من البلدان  
امتثلت في عام 2020  
صفر في المائة منذ عام 2015



بروتوكول مونتريال

عدد الأطراف التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي تتطلبه اتفاقية ميناماتا بشأن النفايات الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية

**55 في المائة** من البلدان  
امتثلت في عام 2020

**48 في المائة** من البلدان  
امتثلت في عام 2020



اتفاقية ميناماتا

المصدر: ESCWA, Arab SDG Monitor <http://arabsdgmonitor.unescwa.org> (تم تقريب الأرقام).